World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16-20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

التوزيع: عام
التاريخ: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2020/4-E
قضايا السياسات
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث بشأن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

1- تستند مذكرة المعلومات هذه إلى التحديث المقدم في يونيو/حزيران إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2020[1] وتوفر معلومات إضافية عن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72[2] بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

مقدمة – إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19

2- تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها في وقت يشهد اضطرابا كبيرا في العالم، نتج جزئيا عن أزمة في الصحة العامة واسعة النطاق ولها آثار اقتصادية واجتماعية شديدة على الضعفاء من الناس والمجتمعات المحلية. ويواصل أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العمل، في خضم جائحة كوفيد-19، على تفعيل المكونات المتبقية من إصلاح هذه المنظومة، بينما يجري استعراض جوانب الإصلاح الأخرى التي تم تنفيذها على مدار العامين الأخيرين، وذلك توخيا للكفاءة والفعالية. وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أعقاب الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المنعقد في مايو/أيار 2020، بشأن الجوانب المتبقية من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان، قرارا يمهد الطريق لإجراء استعراض شامل جديد للسياسات، هو الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، وسيكون هذا الاستعراض المِعلم التالي لهذا العام في وقت تشرع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في تنفيذ عقد العمل من أجل التنمية المستدامة.

[1] WFP/EB.A/2020/5-D.

[2] قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 مايو/أيار 2018، إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/72/279). https://undocs.org/a/res/72/279.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيدة C. Ushiyama
مديرة
شعبة منظومة الأمم المتحدة والمشاركة المتعددة الأطراف
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

3- وينخرط **البرنامج** حاليا في جميع مراحل عملية الاستعراض الشامل للسياسات، ابتداء من المشاركة في الأفرقة العاملة وحتى تقديم التحديثات بشأن التقدم المحرز في المداولات للعمل مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدول الأعضاء. كما يعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الوكالات والصناديق والبرامج التشغيلية الأخرى في سياق مفاوضات الاستعراض الشامل. ويُعدُّ **البرنامج** في وضع جيد للمساعدة في تشكيل السياسة العالمية لأنه يلعب دورا مهما في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ التنمية المستدامة من خلال ولايته المزدوجة الشاملة للعمل الإنساني والإنمائي.

الجوانب المتبقية من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

4- منذ آخر تحديث قدمته الإدارة إلى المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2020، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أعقاب الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المنعقد في مايو/أيار، قرارا في يوليو/تموز 2020 أيدته الجمعية العامة في قرارها 297/74. ويركز قرار المجلس على العناصر الأخيرة المتبقية من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية – أي الاستعراض الإقليمي، واستعراض المكاتب المتعددة البلدان، والتقييم على نطاق المنظومة. ومع اتخاذ هذا القرار، تقدم إصلاح المنظومة نحو تنفيذ هذه الموضوعات الثلاثة عبر سلسلة من خرائط الطريق التي وضعتها نائبة الأمين العام في أوائل أكتوبر/تشرين الأول بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وبالتنسيق مع المجموعة، أجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة استعراضا لصيغة تقاسم تكاليف نظام المنسق المقيم. ويجري حاليا استعراض الفصل القطري من إطار الإدارة والمساءلة، ومن المتوقع أن توضع المكونات الإقليمية والعالمية في وقت لاحق من هذا العام. ويشارك **البرنامج** بنشاط في هذه العمليات لضمان الاتساق والملكية الجماعية والمساءلة المتبادلة داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

5- ومن خلال خرائط الطريق الرامية لتفعيل الأجزاء المتبقية من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، انتقل عمل الاستعراض الإقليمي الآن، وإلى حد كبير، من مرحلة التصميم على المستوى العالمي إلى مختلف الأقاليم للتنفيذ على أساس خصوصيات كل إقليم وسياقها الفريد. ومن المقرر أن تبدأ منصات التعاون الإقليمي في الانعقاد في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2020. وتتواصل الجهود لإطلاق تحالفات قائمة على القضايا ومصممة إقليميا تحت قيادة نواب رؤساء منصات التعاون الإقليمي (في كل من الأقاليم، الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية والمديرون الإقليميون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وبالتعاون الوثيق مع الكيانات الأخرى في كل منصة، بما في ذلك المديرون الإقليميون التابعون **للبرنامج**. وتشارك أفرقة **البرنامج** الإقليمية عن كثب في عمل منصات التعاون الإقليمي والتحالفات القائمة على القضايا. وقد أجهدت متطلبات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 قدرة جميع الموظفين الإقليميين، الذين يدعمون بشكل متزايد العمليات القطرية للمشاركة في منصات التعاون الإقليمي والتحالفات، لكن **البرنامج** ملتزم كليا بالقيام بذلك.

6- ويجري أيضا تفعيل خارطة الطريق لاستعراض المكاتب المتعددة البلدان، حيث تتولى القيادة الشاملة نائبةُ الأمين العام، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويعمل الفريق الأساسي التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حاليا كمنصة رئيسية مشتركة بين الوكالات للإشراف والرصد اليومي فيما يتعلق بتنفيذ هذه الالتزامات ولضمان التواصل الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعمها. وفي حين أن البصمة التشغيلية **للبرنامج** محدودة في سياقات المكاتب المتعددة البلدان – **فالبرنامج** موجود حاليا ضمن المكتب المتعدد البلدان في بربادوس، والمكتب المتعدد البلدان في فيجي – فقد بدأ **البرنامج** وغيره من الكيانات التشغيلية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الالتزامات المختلفة التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ مايو/أيار 2020 والمقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إعادة تنظيم جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتماشى خطة **البرنامج** الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ مع استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ (2018-2022) بالفعل. وفي الوقت نفسه، وفي منطقة البحر الكاريبي، تتماشى خطة **البرنامج** الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان مع الجدول الزمني لإطار الأمم المتحدة المتعدد البلدان للتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي، والذي يتماشى أيضا مع مسار ساموا وخطط التنمية الوطنية.

دعم نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة

7- بعد مضي ما يقرب من عامين على إطلاق نظام المنسق المقيم المعزز والجوانب القطرية لإطار الإدارة والمساءلة، بدأت الجهود في استعراض أي تحديات نشأت وأي مجالات تحتاج إلى إعادة النظر فيها من أجل توضيحها. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلق مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي دراسة استقصائية في نهاية سبتمبر/أيلول موجهة لجميع المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتقييم الجوانب القطرية من إطار الإدارة والمساءلة استنادا إلى خبرتهم المباشرة. وقد شجع **البرنامج** مديريه القطريين على المشاركة بنشاط في هذه الدراسة الاستقصائية لطرح آرائهم بشأن ما يحتاج إلى تحسين وما الذي يعمل بشكل جيد. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت النتائج ما تزال قيد التجميع والتحليل. وحال تحليلها من قبل مكتب التنسيق الإنمائي، من المتوقع أن يجري الاسترشاد بها في تنقيح إطار الإدارة والمساءلة بالإضافة إلى إنشاء مكوناته الإقليمية والعالمية. ويقود المكتب التنفيذي للأمين العام عملية تنقيح الإطار ووضع مكوناته المتبقية. ومن المتوقع إرسال مسودة الإطار الكاملة إلى رؤساء أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للموافقة عليها. وسيواصل **البرنامج** مشاركته طوال العملية لضمان الاتساق والملكية الجماعية والمساءلة المتبادلة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يواصل **البرنامج** العمل في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لتجديد لإعادة تصميم مركز تقييم المنسقين المقيمين وفرق العمل المعنية بإدارة المواهب، وهما فرقتا عمل تنظران في تجديد نظام اختيار المنسقين المقيمين لضمان أن تحدد الأمم المتحدة أنسب المرشحين للعمل كمنسقين مقيمين ولملء الوظائف الأخرى في مكاتب المنسقين المقيمين.

8- كما سيُسترشد بإطار الإدارة والمساءلة الكامل في استعراض عام لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وترتيبات عملها. وقد قدم المدير التنفيذي **للبرنامج** وفريق القيادة مدخلات لهذا الاستعراض من خلال مقابلات مع المستشار الخارجي الذي يقوم باستعراض المجموعة. ومن المتوقع أن تنفذ في هيكل المجموعة أية تغييرات ناتجة عن الاستعراض عام 2021.

9- وكجزء من هيكل تمويل نظام المنسق المقيم، يواصل **البرنامج** تنفيذ التوجيهات المتعلقة برسوم التنسيق بنسبة 1 في المائة. وخلال النصف الأول من عام 2020، حوّل **البرنامج** مبلغ 000 96 دولار أمريكي المتأتي عن هذا الرسم إلى الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة لنظام المنسق المقيم. وفي معظم الحالات، اختار المانحون تخصيص 1 في المائة من إجمالي مساهماتهم لهذا الرسم بدلا من إضافة 1 في المائة، وبالتالي قللوا من حجم المساهمات المقدمة مباشرة للبرامج. وبالنسبة لبقية العام، يتوقع **البرنامج** تحويل ما يقرب من 000 50 دولار أمريكي، ليصل الإجمالي المتوقع لعام 2020 إلى 000 146 دولار أمريكي.

10- وفي الوقت الحاضر، يتقاسم جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التكلفة السنوية البالغة 77.5 مليون دولار أمريكي. ومنذ عام 2018، يدفع **البرنامج** 2.9 مليون دولار أمريكي سنويا. وبالتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، استأجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة شركة استشارية خارجية (Dalberg) لاستعراض صيغة تقاسم التكاليف. وقد شارك **البرنامج** عن كثب في هذه العملية. وتوصي الشركة الاستشارية بتحديث الصيغة من خلال أحد الخيارات الثلاثة الممكنة، بما في ذلك التحديث البسيط لبيانات خط الأساس المستخدمة لحساب المبلغ المدفوع لتقاسم التكاليف. ويمكن أن يؤدي الخياران الثاني والثالث، في حالة إقرار أي منهما، إلى زيادة حصة **البرنامج** من التكاليف السنوية. وسيناقش نائب الأمين العام ورؤساء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 الخيارات الثلاثة والطريق قدما. وقد دعا **البرنامج**، إلى جانب العديد من الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى، إلى إخضاع المشروعات الإنمائية وحدها لصيغة تقاسم التكاليف نظرا لأن العمل الإنساني قد أنشأ بالفعل آليات للتنسيق تعمل من خلال نظام المجموعات، وبشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

تعزيز دعم المنظومة ككل لأهداف التنمية المستدامة ولخطة عام 2030 على المستوى القطري

11- أصدرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سبعة أجزاء مصاحبة[3] تقدم التوجيه التقني حول الخطوات المختلفة لتصميم وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وذلك كتكملة للتوجيهات العالمية المتعلقة بتلك الأطر. ويقوم مكتب التنسيق الإنمائي بتبسيط ملاحق توجيهات أطر الأمم المتحدة لجعلها تتماشى مع الأجزاء المصاحبة، كما يعمل على إنشاء دليل شبكي سيتم تحديثه من وقت لآخر ليشمل ما يظهر في سياق تنفيذ الأطر من الممارسات الجيدة والأدوات. ويجري أيضا إعداد تدريب شبكي على عملية الأطر، ويُنتظر أن يصبح هذا التدريب متاحا لموظفي الأمم المتحدة في وقت لاحق من عام 2020. وفي ضوء هذا العمل، يقوم **البرنامج** بتحديث توجيهاته الداخلية بشأن تنفيذ الأطر بهدف مواءمتها مع الأجزاء المصاحبة، وبتزويد المكاتب القطرية بتوجيهات استراتيجية وتقنية حول مشاركة **البرنامج** في جميع جوانب تصميم الأطر وتنفيذها. وقد تم تحديث توجيهات الخطط الاستراتيجية القطرية في **البرنامج** لاستخدامها في وضع الجيل الثاني من الخطط؛ ويسلط ذلك التحديث الضوء على أهمية المواءمة بصورة وثيقة مع الأولويات الوطنية والأطر وعلى دعم مكاتب **البرنامج** في مشاركتها الاستباقية في عمليات الأطر على المستوى القطري. كما يواصل **البرنامج** دعم المكاتب القطرية من خلال وظيفة مكتب المساعَدة في المقر.

12- ويستمر التقدم في نهجَي التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة. على أن جائحة كوفيد-19، في بعض البلدان، تؤثر على جوانب مختلفة من هذه العمليات، بما في ذلك المشاورات الوطنية والمحلية، بسبب القيود المفروضة على الحركة والاجتماعات وصعوبات تحديد الأولويات الاستراتيجية للأمم المتحدة في بيئة سريعة التغير. وفي بعض الحالات، هناك تأخير في الجداول الزمنية لإعداد أطر الأمم المتحدة أو لإعادة النظر فيها. ويواصل **البرنامج** تكييف عمليته الداخلية لإعداد الخطط الاستراتيجية القطرية إلى أقصى حد ممكن لضمان تماشيها مع أطر الأمم المتحدة من حيث المحتوى والتوقيت. واتساقا مع جهود **البرنامج** لمواءمة الحوافظ القطرية، وُضعت الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الخمس المقدمة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2020، بحيث تكون متوائمة بشكل وثيق مع الأولويات والحصائل الاستراتيجية للأطر. وفيما يتعلق بتواؤم الجداول الزمنية، هناك مواءمة كاملة لاثنتين من الخطط الاستراتيجية القطرية (إندونيسيا وغواتيمالا) مع الجداول الزمنية لأطر الأمم المتحدة ذات الصلة، كما يجري العمل على مواءمة اثنتين من هذه الخطط (كوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) بعد عام واحد من تواريخ بدء أطر الأمم المتحدة، في حين أن خطة واحدة (توغو) بقيت غير متوائمة مع إطار الأمم المتحدة ذي الصلة لأن مدتها سنة واحدة فقط.

13- ويجري حشد أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم الاستجابة المتسقة للجائحة بالعمل مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين في إجراء تقييمات سريعة للأثر الاجتماعي الاقتصادي وتنفيذ الحلول على أساس "الطوارئ الإنمائية". وتتبنى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل تدريجي خطط استجابة اجتماعية اقتصادية متوائمة مع خمسة أهداف استراتيجية رفيعة المستوى[4] مستمدة من إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19 لدعم البلدان والمجتمعات في مواجهة الجائحة غير المسبوقة ومختلف آثارها غير المتوقعة. وقد تم وضع حزمة من المؤشرات لمساعدة أعضاء الأفرقة القطرية لتمكينهم من الإبلاغ عن الاستجابة المنسقة للجائحة، بهدف تعزيز أوجه التآزر والتكامل مع خطط العمل المشتركة لأطر الأمم المتحدة. ويجري تيسير رصد خطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية والإبلاغ عنها من خلال منصة معلومات الأمم المتحدة (UN INFO) التي توفر معلومات محدثة عن تنفيذ هذه الخطط. وفيما يتعلق بالتكامل، من المتوقع أن يتم دمج خطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية في تنقيحات أطر الأمم المتحدة وأن تسترشد بها هذه التنقيحات خلال استعراضاتها السنوية. ويساهم **البرنامج** في الاستجابات الاجتماعية الاقتصادية التي تعالج الآثار الفورية والطويلة الأجل لكوفيد-19 من خلال إطار برامجه المتوسط الأجل. وعلى وجه الخصوص، يقدم **البرنامج** الدعم للحكومات عبر ثلاث ركائز

[3] المبادئ التوجيهية التي تقوم عليها أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ تمويل أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتمويل خطة عام 2030؛ التحول الاقتصادي؛ تصميم وإدارة البرامج؛ التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة؛ التعاون في محور التنمية والعمل الإنساني والسلام.

[4] 1) حماية النظم والخدمات الصحية أثناء الأزمة؛ 2) حماية الناس: الحماية الاجتماعية والخدمة الأساسية؛ 3) حماية الوظائف والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي؛ 4) تسهيل استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف؛ 5) دعم التماسك الاجتماعي والصمود المجتمعي.

برامجية محورية للاستجابات الفعالة والكفؤة والمنصفة: تصميم وتعزيز وتكييف نظم الحماية الاجتماعية الوطنية؛ وضمان التغذية الأساسية والخدمات القائمة على المدرسة؛ والحفاظ على النظم الغذائية وحمايتها وتحسينها أثناء الأزمات.

14- وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لجائحة كوفيد-19، تم توجيه دعوة ثانية لتقديم مقترحات لتمويل المشروعات خلال أغسطس/آب، وهي تهدف إلى تخصيص 17 مليون دولار من موارد الصندوق لمقترحات المشروعات المشتركة التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتي تفي بمعايير التمويل وتوقعاته. وقد ركزت الدعوة على الاستجابات للجوانب الصحية للجائحة (النافذة 1) أو لآثارها الاجتماعية الاقتصادية (النافذة 2) وكانت مفتوحة أمام جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية – بما في ذلك تلك التي تغطيها خطة الاستجابة الإنسانية العالمية. وتمثَّل شرط الأهلية الوحيد لأي اقتراح لمشروع مشترك في تقديم خطة استجابة اجتماعية اقتصادية مكتملة للنشر على بوابة بيانات مكتب التنسيق الإنمائي المتعلقة بكوفيد-19 بحلول 31 أغسطس/آب 2020. وإجمالا، قدمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية 104 مقترحات لمشروعات مشتركة (مع مشاركة **البرنامج** في 16 منها)، وقد تم بعد ذلك استعراضها من قبل فريق من الخبراء المشترَكين بين الوكالات. وعقب الاستعراض، دُعي مقدمو 19 مقترحا لمشروعات مشتركة إلى القيام بوضع برامج مشتركة. **والبرنامج** جزء من أحد مقترحات المشروعات المشتركة التي ستنتقل إلى المرحلة التالية.

15- وستُنقل مقترحات المشروعات المشتركة التي لم تتكلل بالنجاح في الاستعراض الأول إلى ذخيرة المشروعات التي ستُعرض على الجهات المانحة المحتملة. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، يتفق العديد من المانحين على أن استراتيجيات تعبئة الموارد والاتصال للصندوق الاستئماني تحتاج إلى استعراض عاجل لأن الصندوق بعيدٌ عن هدفه لعام 2020 البالغ مليار دولار أمريكي. غير أنه يُرجح أن يكون لآثار الركود العالمي والحاجة غير المسبوقة والطلبات المتنافسة تأثير سلبي على تجديد موارد الصندوق.

اتفاق التمويل

16- يواجه الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وهو عنصر أساسي من عناصر اتفاق التمويل، تحديات في حشد الموارد المطلوبة لتحقيق تمويل كامل لدعوته الثانية لمقترحات تمويل المشروعات. ويسعى الصندوق إلى جمع 290 مليون دولار أمريكي سنويا، على أنه لم يتم بلوغ هذا الهدف بعد. ومع ذلك، وبالنسبة للمكون 1 من الدعوة الأولى لتقديم مقترحات بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، تم حتى الآن صرف ما يقرب من 30 مليون دولار أمريكي إلى 62 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وجرت الموافقة على البرامج المشتركة الثلاثة جميعها في إطار المكون 1 الذي يشارك فيه **البرنامج** (برامج إكوادور، وجيبوتي، وأرمينيا). وبالنسبة للمكون 2، مُنح مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي إلى 28 من مقترحات المشروعات المشتركة المدرجة في القائمة المختصرة، بغية وضع مقترحات مشروعات مشتركة كاملة، ومن المقرر الانتهاء منها بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020. وهناك برنامجان مشتركان يشارك فيهما **البرنامج** (سري لانكا وزامبيا) تمت الموافقة عليهما في إطار هذا المكون.

17- ولتفعيل بعض أفكار التمويل المبتكرة المنبثقة عن مقترحات المشروعات المشتركة المقدمة استجابة للدعوة الثانية لتقديم المقترحات (بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة)، تواصل الصندوق مع شركاء من القطاع الخاص في مبادرة جديدة لتسهيل الاستثمار العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بإنشاء أفرقة استشارية للمستثمرين تضم مستثمرين من القطاع الخاص وتقودها أو تشارك في قيادتها هيئات الأمم المتحدة. وتعمل هذه الأفرقة كمسبار للأفكار، حيث تقدم التعقيبات والمشورة حول كيفية جعل مقترحات التمويل جذابة لمستثمري القطاع الخاص. وستعمل هذه الأفرقة في المجالات المواضيعية التي انبثقت عن مقترحات المشروعات المشتركة: الاقتصاد الأزرق (الحفاظ على البيئة البحرية)، والنظم الإيكولوجية الطبيعية، والزراعة والأمن الغذائي، والبنية التحتية القادرة على الصمود، والمساواة بين الجنسين، والصحة. وسيشارك **البرنامج** في قيادة الفريق الاستشاري المعني بالزراعة والأمن الغذائي.

18- وسيقدم **البرنامج** تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمؤشرات اتفاق التمويل إلى المجلس في الدورة العادية الأولى لعام 2021. وستكون جميع البيانات النهائية لعام 2020 متاحة بحلول موعد تلك الدورة.

النهوض بالعمليات المشتركة لتسيير الأعمال توخيا لزيادة الكفاءة والفعالية

استراتيجية عمليات تسيير الأعمال

19- يشارك **البرنامج**، بالتنسيق مع مكتب التنسيق الإنمائي، وبشكل استباقي، في تنفيذ توجيهات "استراتيجية تسيير الأعمال" (BOS) الجديدة و"أداة استراتيجية تسيير الأعمال" ذات الصلة (BOS 2.0)، ومن المنتظر أن تنفَّذ هذه الاستراتيجية والأداة على مستوى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131 فريقا بحلول عام 2021. ومنذ إطلاق **البرنامج** لأداة استراتيجية تسيير الأعمال الشبكية في يناير/كانون الثاني 2020، قام 84 مكتبا من مكاتب **البرنامج** القطرية بتكييفها تدريجيا لتلائم استخدامات كل منها، وبتطوير أداة استراتيجية تسيير أعمال فردية مخصصة لكل فريق قطري، وقد أكمل 13 مكتبا من مكاتب **البرنامج** القطرية عملية استراتيجية تسيير الأعمال بأكملها. وقدم مقر **البرنامج** الدعم القوي لمكاتبه الإقليمية في تطوير وتعزيز قدرة منسقيه الإقليميين من خلال المشاركة النشطة في مختلف الأنشطة التدريبية، بما في ذلك الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمها مكتب التنسيق الإنمائي. كما قام **البرنامج** بصياغة مبادئ توجيهية داخلية لاستراتيجية تسيير الأعمال لاستكمال حزمة خدمات الدعم الخاصة بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، وبالتنسيق مع مكتب التنسيق الإنمائي، يقوم **البرنامج** حاليا بتقييم جدوى دمج مركز الحجوزات الإنسانية الشبكية كأحد فئات الخدمات المشتركة لأداة استراتيجية تسيير الأعمال الشبكية.

أماكن العمل المشتركة

20- يشترك **البرنامج** بشكل استباقي مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بأماكن العمل المشتركة في تنقيح خطة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتنفيذ أماكن العمل المشتركة والتي اقترحها مكتب التنسيق الإنمائي. كما يدعم **البرنامج**، بالتوازي مع ذلك، إنشاء قاعدة بيانات لفرقة العمل هذه تغطي أماكن العمل المشتركة. وعلى المستوى الميداني، عزز **البرنامج** بصمته عالميا: فلديه الآن حضور في 182 من المباني المشتركة، بزيادة قدرها 4 في المائة مقارنة بعام 2019. وأثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وضع **البرنامج**، توجيهات للسلامة والصحة المهنية المتعلقة بالجائحة من حيث إعادة فتح مكاتب **البرنامج** القطرية، ثم تقاسَم هذه التوجيهات مع فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة. ونظرا لعدم وجود توجيهات أخرى بشأن جائحة كوفيد-19 تتعلق بالمرافق، أتاح **البرنامج** توجيهاته لمنظمات أخرى دعما لإعادة فتح مبانيها.

مكاتب الدعم الموحدة

21- في مايو/أيار 2020، استعرض **البرنامج**، إلى جانب الكيانات الأخرى في فريق الأمم المتحدة المعني بالنتائج الاستراتيجية لابتكارات تسيير الأعمال (فريق ابتكارات تسيير الأعمال)، وأسهم في صياغة المفاهيم الرئيسية لمشروع نماذج التوجيه المالي والإدارة المالية لمكاتب الدعم الموحدة للأمم المتحدة. وقدم **البرنامج** قصص نجاح تتعلق بتوفيره للخدمات المعتمِدة على الموقع وأمثلة على الاعتراف المتبادل فيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة الأخرى لإدراجها في التقرير النهائي لفريق ابتكارات تسيير الأعمال في يونيو/حزيران 2020. وفي أعقاب تسليم توجيهات مكاتب الدعم الموحدة من فريق ابتكارات تسيير الأعمال إلى مكتب التنسيق الإنمائي في يونيو/حزيران 2020، بدأ **البرنامج** ومكتب التنسيق الإنمائي مناقشات بشأن خطط المكتب لتنفيذ مكاتب الدعم الموحدة. وفي هذا السياق، عمل **البرنامج** على ضمان حصول مكاتبه القطرية على بناء القدرات والأدوات اللازمة لتيسير مشاركتها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في كل مكتب من مكاتب الدعم الموحدة داخل أفرقة الأمم المتحدة. ويقوم **البرنامج** حاليا بصياغة التوجيهات الداخلية لمكاتب الدعم الموحدة، وسيتم تزويد المكاتب القطرية بها بعد استعراضها النهائي من قبل خبراء **البرنامج** التقنيين. وبالنظر إلى حالة جائحة كوفيد-19، يقوم **البرنامج** بإنشاء قناة تعليمية شبكية مخصصة لمكاتب الدعم الموحدة موجهة للموظفين الميدانيين، وستشمل القناة مواد حول مواضيع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من قبيل استراتيجية تسيير الأعمال، ومكاتب الدعم الموحدة، والمباني المشتركة.

22- وقد وضع مكتب التنسيق الإنمائي قائمة تضم عددا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك لأغراض نشر مكاتب الدعم الموحدة فيها على أربع مراحل. وتشمل المرحلة الأولى عشرة بلدان وستختبر المنهجيات وستثبت نهج مكاتب الدعم الموحدة تحضيرا

للمراحل اللاحقة. وسيشمل كل من المرحلتين الثانية والثالثة 20 بلدا، وستنتهي المرحلة الثالثة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2022. أما المرحلة الرابعة فستشمل 66 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن المتوقع أن تكتمل مع نهاية عام 2024. ولدى **البرنامج** حضور في 6 من مكاتب المرحلة الأولى، و15 من مكاتب المرحلة الثانية و17 من مكاتب المرحلة الثالثة. وسيقدم مقر **البرنامج** دعما إضافيا للبلدان المختارة وذلك عن طريق الشُعب الوظيفية في المقر والمنسقين الإقليميين.

الاعتراف المتبادل

23- بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2020، سيكون 19 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، بينها **البرنامج**، قد وقع على بيان الاعتراف المتبادل[5] الذي يسمح لأي كيان من كيانات الأمم المتحدة باستخدام سياسات وإجراءات وعقود النظام الخاصة بكيان آخر، أو بالاعتماد عليها، والآليات التشغيلية ذات الصلة من أجل تنفيذ الأنشطة دون حاجة إلى مزيد من التقييم أو الفحوصات أو الموافقات. وقد وقع **البرنامج** بيان الاعتراف المتبادل في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 واختار خمسة مجالات وظيفية – الهندسة، والأسطول العالمي، وإدارة سلسلة الإمداد العالمية، والاتصالات في حالات الطوارئ، ومركز الحجوزات الإنسانية – لتقديم الخدمات لكيانات الأمم المتحدة الأخرى. ويجري استعراض داخلي للإطار المعياري لكل مجال وظيفي لضمان الاتساق مع مبدأ الاعتراف المتبادل. وبالتوازي مع ذلك، يعمل مكتبا الشؤون القانونية لدى **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وضع نموذج لاتفاقية تقديم الخدمات ستُستخدم عندما يقدم أحد كيانات الأمم المتحدة الخدمات إلى كيان آخر بموجب مبدأ الاعتراف المتبادل.

خدمات الأسطول المشتركة

24- واصل **البرنامج** مشاركته النشطة في الانتقال إلى خدمات الأسطول المشتركة دعما لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري وبما يتماشى مع رؤية الأمين العام لإصلاح إدارة الأمم المتحدة. ويتألف عمل **البرنامج** في هذا المجال من شقين:

1) على المدى المتوسط والطويل، يعمل **البرنامج** على رؤية تتمثل في أسطول مشترك للأمم المتحدة، وذلك في إطار جهد مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يهدف إلى ضمان حصول جميع منظمات الأمم المتحدة في المواقع ذات الصلة على خدمات الأسطول الفعالة، وذلك على أساس نهج الانضمام الاختياري. وقد بدأت عملية مشتركة بين **البرنامج** والمفوضية لتحليل البيانات في الفصل الثالث من عام 2020 بغية توجيه نموذج أعمال خدمات الأسطول المشترك.

2) على المدى القصير، يعمل **البرنامج** على وضع نموذج لتوفير خدمات أسطول المركبات الخفيفة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إطار التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

مركز الحلول الرقمية

25- يُدار مركز الأمم المتحدة للحلول الرقمية بالشراكة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويدعمه مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة. وبالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وخبرات الأمم المتحدة، يهدف مركز الحلول الرقمية إلى إنشاء سلسلة من الحلول الرقمية التي يمكن تقاسمها بين كيانات الأمم المتحدة لتحويل عمليات التسيير المشتركة وتبسيط مهام المعاملات التي تستغرق وقتا طويلا. وستتاح الحلول التي يتوصل إليها **البرنامج** والمفوضية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. ومنذ إطلاق المركز في أكتوبر/تشرين الأول 2019، طور ذخيرة نشطة يتم من خلالها إنشاء ابتكارات مختلفة، بما في ذلك البرمجيات المشتركة المتعلقة بالعقوبات (Joint Sanctions Bot) (لأتمتة عملية فحص العقوبات)، وتطبيق Jambo (تطبيق دليل هاتفي

[5] الأمانة العامة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مركز التجارة الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.

يمكّن الزملاء عبر كيانات الأمم المتحدة من الاتصال ببعضهم بعضا)، والهوية الرقمية للأمم المتحدة (التي تستخدم تقنية السجلات المغلقة لتخزين سجلات الموظفين بشكل آمن وتسهيل عمليات النقل بين الوكالات)، ونقطة مقاصة الحجوزات الإنسانية (Human Booking Hub Clearing House) (وهي منصة مشتركة بين الوكالات تسمح لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية الشريكة بحجز أماكن الإقامة والسائقين والرحلات وخدمات الرفاه التابعة الأمم المتحدة). ويجري حاليا العمل على تحديد ابتكارات إضافية.

الاستنتاجات والخطوات التالية

26- مع اقتراب نهاية عام 2020، انتقلت إلى مرحلة التنفيذ عدة عناصر متبقية من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفي الوقت نفسه يجري استعراض عناصر أخرى لفهم سبل تحسينها لجعلها أكثر فائدة للحكومات الوطنية ولمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك في سياق جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة اختبار أساسي للإصلاحات التي أثبتت إلى حد كبير فائدتها وأكدت من جديد فكرة "وحدة" أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

27- ولم يتبق سوى أقل من عشر سنوات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبتحفيز من عقد العمل، سيأتي آخر استعراض شامل يجرى كل أربع سنوات للسياسات، وهو استعراض تتفاوض عليه الدول الأعضاء حاليا، في وقت حرج بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إذ أنه يهدف لإعادة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح، حيث كان هذا التقدم قد خرج عن مساره قبل جائحة كوفيد-19 ولكن أوضاعه تفاقمت خلال عام 2020 العصيب. وستكون قمة النظم الغذائية في عام 2021 مِعلما بارزا آخر لاجتذاب انتباه العالم وعمله من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 والأهداف ذات الصلة. وسيواصل **البرنامج** المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة لتحقيق عالم خالٍ من الجوع، وفي دعم تلك الجهود.